

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تمويل التنمية القادر على الصمود في وجه الأزمات

استعراض عام

تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2023

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير أقل البلدان نمواً

لعام 2023:

تمويل التنمية القادر على

الصمود في وجه الأزمات

استعراض عام



جنيف، 2023

© 2023، الأمم المتحدة

هذا العمل متاح من خلال النفاذ المفتوح بالامتثال لترخيص المشاع الإبداعي الذي أُنشئ للمنظمات الحكومية الدولية على الرابط التالي:
<http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo/>

ليس في التسميات المستخدمة في هذا العمل أو في طريقة عرض المواد على أي خريطة مشمولة به، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

يُسمح بنسخ مقتطفات من هذا المنشور وباستئذانها مع الإشارة إلى المصدر على النحو الواجب.

حرّر هذا المنشور بالاستعانة بمصادر خارجية.

منشور من منشورات الأمم المتحدة صادر عن
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

UNCTAD/LDC/2023 (Overview)

استعراض عام

إعادة أقل البلدان نمواً إلى المسار الصحيح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

يواجه العالم أزمات متعددة تتعلق بتغير المناخ، والصراعات البشرية المتزايدة، والتشردم الجغرافي - الاقتصادي، والضغط الذي يسببه ارتفاع تكاليف المعيشة، وكلها عوامل تثقل كاهل أقل البلدان نمواً في محاولتها إنعاش اقتصاداتها في أعقاب جائحة كوفيد-19. وقد أدت آثار هذه الأزمات إلى عكس مسار سنوات من النمو والتقدم الإنمائي في أقل البلدان نمواً، بما في ذلك في المجالات الرئيسية المشمولة بأهداف التنمية المستدامة، مثل القضاء على الفقر، والتغذية، والصحة، والتعليم، والمساواة بين الجنسين.

وشهدت أقل البلدان نمواً كمجموعة تباطؤاً حاداً في النمو الاقتصادي في عامي 2020 و2021. وفي عام 2023، كان الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان مجتمعاً أقل بنسبة 10 في المائة من المستوى الذي كان سيبلغه لو استمر اتجاه النمو لفترة ما قبل الجائحة (2010-2019). وكان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سيزيد بنسبة 16 في المائة في عام 2023 مقارنةً بالتقديرات الحالية لو بلغ النمو نسبة 7 في المائة على النحو المنشود في برامج عمل أقل البلدان نمواً. ونتيجة للتباطؤ الاقتصادي، تشير التقديرات إلى زيادة العدد الإجمالي للأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في أقل البلدان نمواً، حيث زاد عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بمقدار 15 مليون شخص على الأقل عما كان عليه قبل الجائحة.

وللعودة إلى المسار الصحيح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تحتاج أقل البلدان نمواً إلى هيكل مالي دولي شامل للجميع ويتسم بالابتكار ويناسب احتياجاتها وتحدياتها الخاصة. ويُعدّ هذا الهيكل الجديد أمراً بالغ الأهمية في وقت يحتاج فيه العالم إلى الانتقال من الالتزامات إلى تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً للفترة 2022-2031. وفي الوقت الحاضر، هناك اعتراف متجدد بالدور الحاسم للتمويل والديون في تحسين آفاق التنمية في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى، كما يتضح من خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة من أجل تنفيذ خطة عام 2030 وموجز سياسات الأمم المتحدة بشأن إصلاحات الهيكل

المالي الدولي الذي أُعد لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل (المقرر عقده في عام 2024). وتشمل الأمثلة الأخرى مبادرة بريدجتاون، والجهود المبذولة لإصلاح المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وتنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض إطار كفاية رأس المال من قبل مجموعة العشرين. وتشكل هذه المبادرات، إلى جانب المداولات في المحافل الأخرى المتعددة الأطراف، دليلاً إضافياً على أن استعادة هامش التصرف في المجال المالي في أقل البلدان نمواً من خلال إيجاد حل دائم لأزمة المديونية، وإصلاح الهيكل المالي الدولي، وتعبئة التمويل المناخي هي قضايا تقع في صميم الجهود العالمية لحماية أهداف التنمية المستدامة من آثار الأزمات المتعددة التي يعاني منها العالم اليوم.

ويمثل عام 2023 منعرجاً حاسماً في مسار التمويل المناخي على نطاق العالم. ويرد في جدول أعمال الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقرر عقدها في نهاية العام بند يشير إلى تفعيل صندوق الخسائر والأضرار على النحو المتفق عليه في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف. وفي ظل تخلف أقل البلدان نمواً عن الركب نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومع اقتراب العالم من منتصف الطريق نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تأتي الرسائل والتوصيات الواردة في هذا التقرير في الوقت المناسب وتتسم بطابع مُلح.

ويُعدّ الهيكل المالي الدولي السائد غير ملائم للتعامل مع الصدمات النظامية، والأهم من ذلك، لتعبئة حجم الموارد اللازم لأقل البلدان نمواً. ولم تسلط الأزمات المتعددة منذ تفشي جائحة كوفيد-19 الضوء على أوجه القصور في الهيكل المالي الدولي الحالي فحسب، بل حفزت أيضاً على وضع العديد من المبادرات والمقترحات لتحسين هذا الهيكل. وتتراوح هذه المبادرات والمقترحات من التدابير المؤقتة القصيرة الأجل، مثل مبادرة تعليق سداد خدمة الدين لمجموعة العشرين، إلى المناقشات بشأن الحلول الأطول أجلاً، مثل الإطار المشترك الذي وضعتة مجموعة العشرين لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، فضلاً عن الدفع باتجاه إصلاح المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

وتجري حالياً مناقشات ومفاوضات رئيسية في مختلف المحافل، مثل الأمم المتحدة ومجموعة السبعة ومجموعة العشرين ومجالس إدارة المؤسسات المالية الدولية. وتؤثر هذه العمليات تأثيراً مباشراً على أقل البلدان نمواً التي تعتمد على التمويل الخارجي، كما تؤثر على سبل الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال التجارة والتدفقات المالية. ومع ذلك، لا تمارس أقل البلدان نمواً سوى تأثير ضئيل، إن وجد، على عمليات اتخاذ القرار التي تحدد ملامح الهيكل المالي الدولي. ويعزى ضعف التأثير هذا إلى أسباب عدة منها أن أقل البلدان نمواً لا تصنّف ضمن ما يُسمّى "البلدان ذات الأهمية البالغة من الناحية النظامية"، لأنها لا تمثل وزناً يذكر في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية

والتدفقات المالية. وعلاوة على ذلك، عادة ما يكون صوتها في المؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية، هامشياً في أحسن الأحوال. ففي البنك الدولي، على سبيل المثال، لا تمثل أقل البلدان نمواً مجتمعته سوى 4 في المائة من حقوق التصويت. ولا تُعدّ أعضاء في مجموعة السبعة أو مجموعة العشرين. ونتيجة لاختلال توازن القوى هذا، كثيراً ما يتم ذكر أقل البلدان نمواً في الخطاب الدولي بشأن القضايا الأساسية التي تهم آفاق تنميتها - مثل تمويل التنمية والتمويل المناخي - ولكن دون أن يُفرز هذا الخطاب نتائج وقرارات تتماشى مع احتياجات هذه البلدان وخصائصها المحددة. وتتطلب هذه الحالة التي لا يمكن تبريرها اتخاذ إجراءات عاجلة من جانب المجتمع الدولي للانتقال من القول إلى الفعل وتنفيذ الحلول التي تلبى الاحتياجات التمويلية لهذه البلدان.

الاحتياجات التمويلية الكبيرة والمتزايدة لأقل البلدان نمواً

كانت أهداف التنمية المستدامة تعاني من نقص التمويل في أقل البلدان نمواً قبل فترة طويلة من الانتكاسات الأخيرة التي شهدها العالم في العشرينيات من القرن الحالي. وقدّر تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2021 أن أقل البلدان نمواً ستحتاج إلى استثمار 462 مليار دولار سنوياً من أجل تحقيق معدل نمو بنسبة 7 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي (الغاية 8-1)، مما يعني زيادة بنسبة 55 في المائة في الاستثمارات مقارنةً بمبالغ الاستثمار الفعلية في عام 2019 (قبل جائحة كوفيد-19). ولتحقيق هدف إنمائي أكثر طموحاً - تحول هيكله تقابله مضاعفة حصة التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي (الغاية 9-2) - سيتعين على أقل البلدان نمواً إنفاق نحو 1 051 مليار دولار سنوياً، الأمر الذي يتطلب نمو اقتصاداتها بمعدل سنوي غير محتمل يبلغ 20 في المائة خلال العشرينيات من القرن الحالي. وتشير تقديرات الأونكتاد إلى أن الفجوة في تمويل أهداف التنمية المستدامة وحدها في جميع البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، تبلغ الآن حوالي أربعة تريليونات من الدولارات سنوياً - مقابل 2,5 تريليون دولار في عام 2015 عندما اعتمدت أهداف التنمية المستدامة.

وعلاوة على ذلك، ازدادت احتياجات أقل البلدان نمواً من التمويل اتساعاً نتيجة للأزمات المتعددة. وعلى وجه الخصوص، تتزايد احتياجات هذه البلدان من التمويل المناخي في الوقت الذي لا يزال العالم بعيداً عن تحقيق أهداف اتفاق باريس. ووفقاً للجنة المالية الدائمة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تبلغ تكلفة تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً للبلدان النامية ستة تريليونات من الدولارات حتى عام 2030، وهو رقم بعيد كل البعد عن هدف التمويل المناخي السنوي المحدد في 100 مليار دولار في اتفاق كوبنهاغن وعن تدفقات التمويل المناخي الفعلية التي

تراوحت بين 21 مليار و83 مليار دولار في عام 2020. وقد وضعت أقل البلدان نمواً خطاً طموحاً للتصدي لتغير المناخ في مساهماتها المحددة وطنياً، ولكن التنفيذ يعتمد على التمويل الخارجي ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات. ولما كانت هذه البلدان معرضة بشكل خاص لآثار تغير المناخ، فإنها بحاجة ماسة إلى مزيد من التمويل لأغراض التكيف. وينبغي أن يتخذ هذا التمويل شكل منح وليس قروض، إذا أُريد لأقل البلدان نمواً أن تتجنب الوقوع في فخ الديون المناخية. ومع ذلك، فإن أكثر من ثلث التدفقات المالية المتعلقة بالمناخ إلى أقل البلدان نمواً تكون في شكل قروض، مما يزيد من أعباء الديون التي تقع على كاهل هذه البلدان.

التعقيد المتزايد لهيكل المعونة المالية الدولية يطرح تحدياً أمام القدرات المؤسسية الضعيفة لأقل البلدان نمواً

بالإضافة إلى حاجة أقل البلدان نمواً إلى مزيد من التمويل للتعويض عن الانتكاسات الإنمائية المتصلة بالأزمة، أصبحت شروط التمويل الخارجي لأقل البلدان نمواً أكثر تشدداً.

وما فتئ هيكل المعونة المالية الدولية يزداد تعقيداً. فقد ازداد عدد الجهات الفاعلة لتشمل فاعلي الخير ومؤسسات التمويل الإنمائي والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، إلى جانب المانحين التقليديين. وبرزت بلدان نامية أخرى كمصادر جديدة لتمويل التنمية العام، وتزايد عدد الصناديق الرأسوية الدولية بسرعة، وحدث تشرذم وانتشار للمؤسسات والكيانات المشمولة في الهيكل الدولي للتمويل المناخي.

ومما لا شك فيه أن ظهور شركاء جدد وأدوات تمويل جديدة يوسع نطاق تمويل التنمية. ومع ذلك، فإن العديد من مصادر التمويل المختلفة لها معايير اختيار محددة ومتنوعة خاصة بها، وعملياتها لتقديم الطلبات وشروطها الخاصة فيما يتعلق بالإبلاغ. ويؤدي ذلك إلى ارتفاع تكاليف المعاملات وإلى إقبال العبء الإداري الملقى على عاتق البلدان المتلقية، التي يعاني الكثير منها من محدودية الموارد والقدرات المؤسسية. وهذا من شأنه أن يحد فعلياً من إمكانية حصولها على هذا التمويل، ويؤثر على الأداء العام لهيكل المعونة المالية الدولية.

وعلاوة على ذلك، إن تكاثر الجهات الفاعلة داخل هيكل المعونة الدولية يزيد من عبء عملية المواءمة مع الأولويات الوطنية والتنسيق بين المانحين ويجعل الحفاظ على القدرة على تحمل الدين أكثر تعقيداً.

وفي الوقت نفسه، اتسع نطاق التمويل الرسمي بشكل متزايد ليشمل مجموعة من الأهداف والغايات التي كثيراً ما تتنافس على الموارد. وتشمل هذه الأهداف والغايات أهداف تمويل التنمية "التقليدية"، والتمويل المناخي والمساعدة الإنسانية في سياق الظواهر الجوية القسوى التي تزداد وتيرتها، والتوترات الجيوسياسية التي كثفت تدفقات اللاجئين والمهاجرين. وفي هذا الصدد، كان هناك خلط بين مختلف مصادر وأهداف تمويل التنمية، وكذلك بين التدفقات المالية العامة والخاصة، بما في ذلك نحو أقل البلدان نمواً، ولا سيما في سياق التمويل المختلط. وبالإضافة إلى ذلك، تنفق البلدان المانحة حصة متزايدة من المساعدة الإنمائية الرسمية داخل البلد في إطار مساعدة اللاجئين، دون أن ينجر عن ذلك تدفقات مالية مباشرة إلى أقل البلدان نمواً.

وتواجه أقل البلدان نمواً أيضاً تحديات من حيث قدرتها على اتخاذ القرارات التي تحدد ملامح التدفقات المالية الدولية، ولا سيما المساعدة الإنمائية الرسمية، والائتمان الخاص، وتدفقات الحوافز المالية، والاستثمار الأجنبي المباشر. وعادة ما يتخذ هذه القرارات في المراكز المالية الرئيسية وكلاء من القطاع الخاص أو الحكومات المانحة، حيث تكون أقل البلدان نمواً غائبة بشكل واضح. ونتيجة لذلك، لا تتماشى التدفقات المالية الخارجية دائماً مع الأهداف والغايات الإنمائية الوطنية لأقل البلدان نمواً. وهذا يعني أن حكومات أقل البلدان نمواً تجد صعوبة في المسك بزمام الأمور فيما يتعلق ببرامجها الإنمائية وتنسيق التدفقات المالية التي لها آثار كبيرة على اقتصاداتها.

وعلاوة على ذلك، تتسبب التوترات الجيوسياسية المتزايدة في تفاقم الصعوبات التي تواجهها أقل البلدان نمواً في إيجاد أوجه تآزر بين مختلف الشركاء الإنمائيين ومختلف مصادر التمويل الخارجي.

وفي حين اتخذ المجتمع الدولي مبادرات جديدة تسير في الاتجاه الصحيح صوب تحسين التمويل الخارجي لتنمية أقل البلدان نمواً، لا تزال هذه المبادرات دون مستوى الطموح اللازم للتصدي لتحديات التمويل الحادة التي تواجه هذه البلدان. ونتيجة لذلك، فشل المجتمع الدولي حتى الآن في الاستجابة بشكل كاف لأزمة التمويل التي تلوح في الأفق في أقل البلدان نمواً.

إدارة الحيز المالي في سياق الأزمات المتعددة

توسيع الحيز المالي أمرٌ بالغ الأهمية لتحقيق التحول الهيكلي

الحيز المالي هو المدى الذي يمكن للحكومة أن تزيد فيه إنفاقها أو تتحمل انخفاضاً في الإيرادات دون الإخلال بتوازناتها المالية على المدى الطويل. ويمكن أن يسبب ضيق الحيز المالي المتاح ضرراً كبيراً في أوقات الضغوط الاقتصادية المتزايدة، عندما تحتاج الحكومات إلى التصدي بسرعة لأزمات مثل جائحة كوفيد-19، وصدمات أسعار الغذاء والطاقة العالمية مثل تلك الناجمة عن الحرب في أوكرانيا، والخسائر والأضرار المتصلة بالمناخ. وقد أدت الأزمات المتعددة إلى تأكل الحيز المالي في أقل البلدان نمواً. فقد ارتفع متوسط نسبة الدين الحكومي العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نمواً من 48,5 في المائة في عام 2019 إلى 55,4 في المائة في عام 2022 - وهو أعلى مستوى له منذ عام 2005. وساهم ارتفاع كلفة الاستيراد بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية في هذا الاتجاه. ففي عام 2021، بلغت قيمة صافي الواردات من المواد الغذائية الأساسية إلى أقل البلدان نمواً كمجموعة 5,4 مليارات من الدولارات، ما يمثل زيادة بنسبة 26 في المائة سنوياً. وساءت المؤشرات الأخرى المتعلقة بالحيز المالي، مثل الأرصدة المالية وحصص القروض الميسرة الشروط من مجموع الدين العام الخارجي، بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً كمجموعة. ونتيجة لهذه التطورات، تواجه أقل البلدان نمواً خطر التخلف أكثر في طريقها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. لذا، هي بحاجة ماسة إلى مزيد من الدعم لتعزيز الحيز المالي المتاح لها.

ولا تزال التدفقات المالية الخارجية تشكل عاملاً حاسماً في الحيز المالي المتاح لأقل البلدان نمواً، وإن كان من الضروري أن تؤدي تعبئة الموارد المحلية دوراً متنامياً وأكثر استدامة في المدى المتوسط. والإمكانية المتاحة لتحسين تعبئة الموارد المحلية من خلال قنوات مختلفة. وعلى وجه الخصوص، لا تزال أقل البلدان نمواً كمجموعة متخلفة عن مجموعات البلدان الأخرى من حيث الإيرادات الضريبية المحصلة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. ففي عام 2020، بلغ متوسط نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نمواً 11,6 في المائة، مقابل 16,3 في المائة في البلدان النامية الأخرى و23,2 في المائة في البلدان المتقدمة النمو. ويمكن النهوض بتعبئة الموارد المحلية عن طريق توسيع القاعدة الضريبية، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة إلى الخارج، وتعزيز امتثال اللوائح الضريبية، والنهوض بالتعاون الدولي في مجال الضرائب، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك المعادن الضرورية لعملية التحول في مجال الطاقة على الصعيد العالمي. ويلزم أن تتم تعبئة الموارد المحلية في أقل البلدان نمواً بالتوازي مع زيادة فعالية تنفيذ

برامجها المتعلقة بالتحول الهيكلي ومع الجهود الرامية إلى تحسين قدراتها الإنتاجية، وتعزيز الحكم الرشيد، وتحسين نظمها الضريبية، وتعزيز قدرتها المؤسسية على الصعيدين الوطني والدولي.

لا يزال هناك فجوة واسعة في المساعدة الإنمائية الرسمية

بلغ إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً البالغ عددها 46 بلداً كمجموعة 66,9 مليار دولار في عام 2021، مقابل رقم قياسي بلغ 72,9 مليار دولار في عام 2020، وهو العام الذي اندلعت فيه جائحة كوفيد-19. وخلال الفترة 2019-2021، بلغ مجموع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً 202 مليار دولار، تلقت منها أكبر خمسة بلدان مستفيدة - بنغلاديش وإثيوبيا وأفغانستان واليمن وجمهورية الكونغو الديمقراطية - 35 في المائة. وعلى الرغم من الدور الحاسم للتمويل الخارجي، فإن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً أقل بكثير من المبالغ التي تعهدت بها البلدان المتقدمة. ففي عام 2021، شكلت هذه التدفقات 0,09 في المائة فقط من الدخل القومي الإجمالي لأعضاء لجنة المساعدة الإنمائية، وهو أقل بكثير من الغاية المحددة في 0,15-0,2 في المائة من الدخل القومي الإجمالي في الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة وفي برنامج عمل الدوحة.

وبلغت الفجوة بين المبالغ المتعهد بها والمدفوعات 35 مليار دولار إلى 63 مليار دولار في عام 2021. ومن ثم، يلزم زيادة مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى مستوى المبالغ المتعهد بها من أجل تعزيز النمو والقدرة على الصمود في أقل البلدان نمواً.

وفيما يتعلق بتكوين المساعدة الإنمائية الرسمية، يتمثل أحد الجوانب الهامة في معرفة ما إذا كانت المساعدة ستتحقق شكل المنح أو القروض. ويمكن أن تساعد المنح والقروض على حد سواء في سد فجوات التمويل في المجالات الحيوية لأهداف التنمية المستدامة، كما يمكن أن تساعد في المضي في تنفيذ برنامج عمل التحول الهيكلي في أقل البلدان نمواً. غير أن القروض تتطوي على جانب سلبي يتمثل في زيادة عبء ديون أقل البلدان نمواً، ومن ثم يمكن أن توجع مشكلة في أحد مجالات التنمية المستدامة بينما تهدف إلى حل مشكلة في مجال آخر. ولما كان ضيق الحيز المالي المتاح لأقل البلدان نمواً يشكل شاغلاً رئيسياً، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية التي تولد الديون تمثل شكلاً من أشكال المقايضة بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً. وفي الفترة 2012-2021، بلغت حصة المنح من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً 76 في المائة، أي أقل بكثير من النسبة المسجلة في العقد السابق (2002-2011)، عندما كانت حصة المنح 85 في المائة. وفي عام 2020، وهو العام الذي أدت فيه جائحة كوفيد-19 إلى توقف الاقتصاد العالمي، بلغت حصة المنح 67 في المائة، وهي أدنى نسبة لها منذ بداية سلسلة البيانات في نظام الإبلاغ الخاص

بالجهات الدائنة التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وهكذا، على الرغم من زيادة إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً في إطار التصدي لجائحة كوفيد-19، سجلت حصة المنح في المساعدة الإنمائية الرسمية انخفاضاً ملحوظاً - 6 نقاط مئوية مقارنة بعام 2019. ومع ذلك، ينبغي أن تكون المنح هي الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها رفع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى مستوى المبالغ المتعهد بها من أجل مواجهة تقلص الحيز المالي في أقل البلدان نمواً دون تأجيل خطر المديونية الحرجة.

وهناك حالياً اتجاه سعودي في تدفقات التمويل المختلط إلى أقل البلدان نمواً. ومع ذلك، فإن المستوى العالي لتركيز هذا الشكل من التمويل على المستوى القطري والقطاعي بين أقل البلدان نمواً ودخلها يستدعي الحذر عند النظر في إمكانية مساهمة التمويل المختلط في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للمانحين الذين يرغبون في تعبئة المزيد من التمويل المختلط لأقل البلدان نمواً أن يسعوا أيضاً إلى مواءمة هذه التدفقات مع أولويات البلد المتلقي وخططه الإنمائية الوطنية. وتحتاج أقل البلدان نمواً، من جانبها، إلى التحقق من أن الاستثمارات الخاصة تسهم في تحقيق التنمية المستدامة دون أن تسبب في آثار جانبية سلبية عن طريق وضع قواعد وأنظمة تخفف من المخاطر البيئية والاجتماعية المحتملة، وتعزز الشفافية وتحمي المجتمعات المحلية.

التمويل المناخي يطرح تحديات إضافية

لم تسهم أقل البلدان نمواً إلا بشكل هامشي في أزمة المناخ، ومع ذلك نجدها بين أكثر البلدان عرضةً لآثار تغير المناخ. ففي عام 2020، كان هناك 18 بلداً من أقل البلدان نمواً من بين الـ 20 بلداً الأقل قدرة على التصدي لآثار تغير المناخ والأقل استعداداً لمجابهة هذه الآثار. وهي أيضاً أقل مجموعات البلدان قدرةً على الاستفادة من الاستثمارات في إجراءات التكيف. ونتيجة لذلك، تحتاج أقل البلدان نمواً إلى حيز مالي أكبر للاستثمار في التكيف وللتمويل من أجل تغطية تكاليف الخسائر والأضرار الناجمة عن الظواهر الجوية القصوى. وفي هذا السياق، لا بد من تحسين التمويل المناخي المقدم إلى أقل البلدان نمواً من حيث مختلف الجوانب الرئيسية لهذا التمويل: الكمية والتنوع وإمكانية الوصول.

وغالباً ما يُسجل تأخير لعدة سنوات بين تاريخ طرح مقترحات المشاريع وتاريخ صرف الأموال. وعلى الرغم من العدد الكبير من الصناديق المخصصة للتمويل المناخي، لا يزال الجزء الأكبر من التمويل المناخي يقدّم من خلال قنوات غير خاصة بالمناخ. وهذا يؤدي إلى انعدام الشفافية وإلى صعوبات في إنشاء إطار محاسبي موحد وواضح للتمويل المناخي. وقد كانت كمية تدفقات

التمويل المناخي إلى أقل البلدان نمواً دون المبالغ المتعهد بها دولياً، بل ودون الاحتياجات الفعلية في أقل البلدان نمواً. وعلى الرغم من مواطن الضعف التي تعاني منها أقل البلدان نمواً بشكل غير متناسب بالمقارنة مع البلدان الأخرى، فإن الحصة من إجمالي تدفقات التمويل المناخي التي تلقتها أقل البلدان نمواً في الفترة 2016-2020 تقابل تقريباً حصتها من مجموع السكان في مجموعة البلدان النامية - أي ما يعادل متوسطاً سنوياً قدره 12,6 مليار دولار. وفي الفترة نفسها، اتخذ أكثر من ثلث تدفقات التمويل المناخي إلى أقل البلدان نمواً شكل القروض. ولم يمثل التكيف مع تغير المناخ - وهو أولوية رئيسية لأقل البلدان نمواً - سوى 45 في المائة فقط من إجمالي التمويل المناخي، وهو ما يشير إلى الحاجة إلى زيادة كبيرة في تدفقات التمويل المناخي إلى أقل البلدان نمواً، ولكن أيضاً إلى تعزيز تأثير التمويل الحالي من خلال زيادة حصة المنح والمساهمة بشكل أكبر في أنشطة التكيف. والمنح، على عكس القروض، ضرورية لتجنب الوقوع في فخ المديونية المرتبطة بالمناخ.

ويمكن أن يؤدي صندوق الخسائر والأضرار، الذي يجري إنشاؤه حالياً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، دوراً هاماً إذا ما روعيت في تصميمه وتشغيله الاحتياجات المحددة لأقل البلدان نمواً، على النحو الذي يقترحه هذا التقرير. في الواقع، إذا أُخذت في الاعتبار خصوصيات أقل البلدان نمواً لدى تنفيذ آليات الصندوق، يمكن أن يسهم الصندوق إلى حد بعيد في تعزيز قدرة أقل البلدان نمواً على وهي تسعى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت الذي تقف في مقدمة البلدان التي تواجه آثار تغير المناخ.

مواطن ضعف أقل البلدان نمواً المتعلقة بالمديونية

تحتاج أقل البلدان نمواً إلى المساعدة لتحقيق القدرة على تحمل الدين على المدى الطويل بما يتفق مع الغاية 17-4 من أهداف التنمية المستدامة، ولتعزيز التحول الهيكلي الذي تشتد الحاجة إليه في اقتصاداتها. وتحتاج البلدان إلى تمويل الديون للتعامل مع زيادة الإنفاق المالي المطلوب في أوقات الأزمات، وتسريع عملية التحول الهيكلي. بيد أن أزمة ديون من الحجم الذي شهدته تسعينيات القرن العشرين، قبل تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، تلوح في الأفق وتهدد بإعاقة تقدمها نحو تحقيق التحول الهيكلي. وقد بلغ إجمالي الديون الخارجية المتراكمة لأقل البلدان نمواً 570 مليار دولار في عام 2022، مع زيادة كبيرة في الدين العام والمكفول من الحكومة الذي بلغ 353 مليار دولار مقابل ما يزيد قليلاً عن 100 مليار دولار في عام 2006. وفي عام 2022، تدهورت جميع مؤشرات القدرة على تحمل الدين الخارجي: ارتفعت نسبة إجمالي خدمة الدين إلى

صادرات السلع والخدمات إلى 18,9 في المائة من 18,3 في المائة في عام 2021، وبلغت حصة الإيرادات الحكومية التي تُنفق على خدمة الدين 17 في المائة مقابل 15,6 في المائة في عام 2021.

العوامل الهيكلية تؤدي إلى استمرار مواطن الضعف المتعلقة بالمدىونية

العوامل الهيكلية هي الأسباب الرئيسية لمواطن الضعف المتعلقة بالمدىونية التي تعاني منها أقل البلدان نمواً. ويزيد ارتفاع مستوى اعتمادها على السلع الأساسية الأولية الموجهة للتصدير والإيرادات الضريبية من تعرضها للصدمات الخارجية. وبينما تسعى هذه البلدان جاهدة للتعافي من جائحة كوفيد-19، اشتدت الكوارث المرتبطة بتغير المناخ والصدمات العالمية الأخرى في الفترة 2020-2023، مما زاد من تآكل الحيز المالي المحدود أصلاً. ويحسن الأداء الجيد للصادرات، مقترناً بالنمو الاقتصادي المستدام في المدى الطويل، قدرة البلدان على استيعاب الديون واستخدامها وتحمل الصدمات. غير أن ضيق الحيز المالي المتاح في أقل البلدان نمواً لتعزيز الإنفاق الحكومي أثناء الأزمات، وعدم قدرتها على تعبئة الاستثمارات الخاصة، يقوّضان بآفاق التنمية في هذه البلدان.

ومن الناحية الهيكلية، إن الجزء الأكبر من رصيد الديون العامة والمكفولة من الحكومة يتكون من ديون متعددة الأطراف (42 في المائة في عام 2021)، لكن هذه الحصة أخذت في الانخفاض. وقد انخفضت أيضاً الديون الثنائية في حافظة الديون العامة والمكفولة من الحكومة من 39 في المائة في عام 2006 إلى 35 في المائة في عام 2021. وعلى النقيض من ذلك، ارتفعت ديون المصارف التجارية وسنداتها من 7 في المائة ولا شيء في عام 2006 إلى 14 في المائة و7 في المائة على التوالي. وتكشف هياكل ديون أحاد البلدان أيضاً عن زيادة كبيرة في ديون القطاع الخاص، بما في ذلك السندات. ومقارنة بالفترة 2006-2009، انخفضت الديون الميسّرة الشروط في إجمالي الدين الخارجي بمتوسط 20 نقطة مئوية في الفترة 2017-2021. وقد أثر ذلك على 36 بلداً من أقل البلدان نمواً، وشهد 26 منها انخفاضاً في الديون الميسّرة الشروط بنسبة تتراوح بين 10 و57 نقطة مئوية.

تكاليف خدمة الدين أخذت في الارتفاع

ارتفعت تكاليف خدمة الدين في أقل البلدان نمواً، حيث ازدادت هياكل ديونها تعقيداً منذ بداية القرن الحادي والعشرين، مع جداول استحقاق دون المستوى الأمثل. فمنذ عام 2018، أنفقت أقل البلدان نمواً على خدمة ديونها الخارجية أكثر مما أنفقت على التعليم. علاوة على ذلك، ارتفع الإنفاق على الدين الخارجي من مبلغ يعادل ثلث النفقات الصحية في الفترة 2009-2011 إلى ثلاثة

أربع في الفترة 2018-2020، وخلال هذه الفترة الأخيرة، أنفق 11 بلداً من أقل البلدان نمواً على خدمة الدين أكثر مما أنفق على التعليم والصحة معاً، وهو تطور لم يشهده أي بلد من أقل البلدان نمواً خلال الفترة السابقة.

وبالإضافة إلى ذلك، تدفع أقل البلدان نمواً عموماً قسطاً أعلى على السندات. ومنذ عام 2014، تجاوزت خدمة الديون المستحقة للدائنين من القطاع الخاص خدمة الديون المستحقة للدائنين الرسميين. وزادت السندات كعنصر من العناصر المكونة لخدمة الدين بأكثر من الضعف في الفترة 2019-2022 مقارنة بالفترة 2016-2018. وبلغ متوسط نسبة الديون العامة والمكفولة من الحكومة إلى الناتج المحلي الإجمالي لأقل البلدان نمواً 30 في المائة في عام 2019 و34 في المائة في عام 2020، قبل أن يتراجع قليلاً إلى 32 في المائة في عام 2021. وبين الفترتين 2009-2011 و2019-2021، زادت خدمة الديون العامة والمكفولة من الحكومة كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات في 25 بلداً من أقل البلدان نمواً. وأصبح اختلال التوازن بين حوافز الديون الطويلة الأجل والديون القصيرة الأجل، وكذلك بين مختلف فئات الدائنين الذين تختلف بينهم درجة تقبلهم للمخاطر، يطرح تحدياً أمام أقل البلدان نمواً في البيئة الاقتصادية العالمية الراهنة.

معالجة مواطن الضعف المتعلقة بالمديونية

تحتاج أقل البلدان نمواً التي قد تجد نفسها في حالة مديونية حرجة إلى ضخ فوري للسيولة حتى لا تتحول الأزمة إلى كارثة اجتماعية واقتصادية. ويمكن أن يساعد الشركاء الثنائيون على زيادة تدفقات المعونة إلى البلدان المنكوبة عن طريق تنفيذ برامج واسعة النطاق لتخفيف عبء الدين بحيث تتمكن هذه البلدان من التخلص من عبء الديون المفرطة وتحرير الموارد لزيادة الإنفاق الاجتماعي.

وينبغي أن تنفذ أقل البلدان نمواً وشركاؤها تدابير تستجيب للخصائص الهيكلية لديون هذه البلدان. ويشدد برنامج عمل الدوحة على الحاجة الملحة إلى وضع آليات لتعبئة الاستثمارات العامة والخاصة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن من خلال منح أقل البلدان نمواً إمكانية الاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية تخفيف الضغوط المرتبطة بالتمويل ونهية الظروف المؤاتية لتحقيق التوازن بين حوافز الديون الطويلة الأجل والديون القصيرة الأجل، وكذا فيما بين مختلف فئات الدائنين. ومن شأن ذلك أن يطلق عنان مخاطر أسعار الفائدة ويخفف من تأثير المستثمرين المضاربين، ولا سيما في ظل التوقعات الاقتصادية العالمية السائدة بارتفاع أسعار الفائدة وتزايد الضغوط التضخمية.

ولا يزال إنشاء آلية متعددة الأطراف لتسوية الديون أمراً بالغ الأهمية، لأن حصة كبيرة من ديون أقل البلدان نمواً مستحقة للبلدان التي لا تشارك في الإطار المشترك لمعالجة الديون التابع لمجموعة العشرين. ومن شأن الإقراض الطارئ بشروط ميسرة وتكلفة معقولة، وتحويل القروض القصيرة الأجل المستحقة السداد إلى قروض طويلة الأجل بشروط أكثر يسراً، أن يساعد أقل البلدان نمواً التي تواجه قيوداً في الحصول على السيولة. ومن الأهمية بمكان أن زيادة الديون المتعددة الأطراف وغيرها من التدفقات الرسمية - وخاصة المنح - فضلاً عن التمويل الطويل الأجل للاستثمارات يمكن أن تحقق الشيء الكثير نحو تعزيز آفاق التنمية في أقل البلدان نمواً.

دور المصارف المركزية في دعم التحول الهيكلي الأخضر في أقل البلدان نمواً

مواءمة النظم المالية مع الأهداف المناخية

يرد في المادة 2 - 1 (ج) من اتفاق باريس هدف يتمثل في "جعل التدفقات المالية متماشية مع مسار يؤدي إلى تنمية خفيفة انبعاثات غازات الدفيئة وقادرة على تحمل تغير المناخ". وفي حين عززت الدورة 26 لمؤتمر الأطراف الزخم الداعم لتنفيذ الالتزام بمواءمة التدفقات المالية العالمية مع الأهداف المناخية، هناك قلق متزايد من أن يستمر سلوك الاستثمار العالمي في تمويل الإنتاج المسبب لانبعاثات الكربون وفي زيادة توسعه. وسيطلب الانتقال العالمي إلى اقتصاد خفيض الكربون تحولاً في النظام المالي وهياكله وعملياته، ومشاركة الحكومات والمصارف المركزية والمصارف التجارية والمستثمرين المؤسسيين والجهات الفاعلة المالية الأخرى في جهد الانتقال هذا.

لذا، يشكل إصلاح النظام المالي العالمي للمساهمة في الانتقال الخفيض الكربون موضوع نقاش مستمر. وتتخذ وجهة النظر التقليدية نهجاً ثابتاً قائماً على المخاطر إزاء مواءمة التدفقات المالية مع الالتزامات بتحقيق صافي الانبعاثات الصفري. وتركز إلى حد كبير على دور المصارف المركزية التي تعمل بشكل مستقل وضمن ولايات محددة بدقة في تحقيق استقرار الأسعار والاستقرار المالي. ومع ذلك، لا يوصى في أقل البلدان نمواً باستخدام المنفرد لأدوات المصارف المركزية من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ، نظراً للاختلاف الذي يميزها عن البلدان النامية الأخرى أو البلدان المتقدمة النمو من حيث أنواع ومستويات تنمية المؤسسات (بما في ذلك النظم المالية) أو القدرات الإنتاجية.

لذلك، لا يمكن استخدام أدوات المصارف المركزية إلا إذا كان ذلك مصحوباً بسياسات مالية وصناعية واجتماعية أخرى يمكن أن تكفل أن هدف خفض الانبعاثات لن يقوض الأهداف الاجتماعية والإنمائية.

وبالنسبة إلى أقل البلدان نمواً، قد يكون للانتقال العالمي الخفيض الكربون آثار سلبية هامة ناجمة عن الإجراءات المحلية والدولية على السواء التي تزيد من خطر الانتقال "غير العادل". وتتضافر القدرات المؤسسية المحلية الضعيفة مع انخفاض مستويات التنمية المالية للحد من أثر الإجراءات التي تنفذها المصارف المركزية فيما يتعلق بالمناخ من خلال السياسة النقدية. ويمكن أن يتفاقم الوضع بسبب الأهداف المتنافسة للسياسة النقدية. وعلى الصعيد الدولي، تؤدي الاختلالات الطويلة الأمد في الهيكل المالي الدولي وفي الهيكل الدولي لتمويل التنمية إلى زيادة احتمالات إطلاق العنان لعواقب سلبية غير مقصودة، بما في ذلك تزايد الصعوبات التي تعترض الحكومات والقطاعات الخاصة في مجال الاستثمار في إجراءات التكيف مع تغير المناخ وتغطية الخسائر المتصلة بالمناخ. وفي حين أن المقايضات التي تملئها الإجراءات المتعلقة بالمناخ ليست حكرًا على أقل البلدان نمواً، إلا أنها تتضخم في هذه البلدان، حيث من المحتمل أن تكون آثار إعادة التوزيع المصاحبة للخيارات التي تحددها المصارف المركزية فيما يتعلق بالعمل المناخي أكثر قسوة وأوسع نطاقاً. ونتيجة لذلك، عادةً ما يكون تدخل المصارف المركزية في العمل المناخي أكثر إثارة للجدل في أقل البلدان نمواً. وفي هذا السياق، بينما يؤدي التمويل دوراً أساسياً، لا يمكن نقل بعض المسؤوليات إلى القطاع المالي أو تفويضها إلى المصارف المركزية بمفردها.

ينبغي أن تكون سياسات المصارف المركزية متسقة مع السياسات الإنمائية والصناعية

من أجل تحقيق انتقال عادل في أقل البلدان نمواً، ينبغي أن تأخذ قطاعاتها المالية زمام المبادرة في المساهمة في الانتقال الأخضر والتكيف مع تغير المناخ في السياق العام للمضي قدماً بثبات نحو تحقيق التحول الهيكلي. وهذا يعني أن أفضل طريقة لتحقيق التساوق المالي في أقل البلدان نمواً تتمثل في اتباع نهج يفضي إلى الانتقال الأخضر يكون مدعوماً بسياسة صناعية ومواءمة أوثق بين خيارات المصارف المركزية والسياسات الحكومية المتعلقة بالتنمية. وينطوي هذا النهج على أعلى الاحتمالات لتعزيز التحول الهيكلي الأخضر والتقدم الإنمائي في هذه البلدان في آن واحد.

وفي جميع الاقتصادات، يتطلب التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه قدراً أكبر من التناسق بين السياسات مقارنة بأهداف السياسات الاقتصادية التقليدية. تاريخياً، نسقت المصارف المركزية مع وزارات المالية والوكالات الحكومية الأخرى لتوجيه الائتمان بشكل استباقي ودعم التغيير

الهيكل الرئيسي من النوع المطلوب لمعالجة أزمة المناخ، والعمل في الوقت نفسه على استكمال أنظمة السياسة المالية والصناعية النشطة. ولا يزال هذا التنسيق مع المصارف المركزية قائماً في العديد من أقل البلدان نمواً، علماً أن عدداً منها مطالب بدعم التنمية على الرغم من عدم وجود ولايات مباشرة تتعلق بالاستدامة. ومن ثم فإن البيئة المؤسسية في العديد من أقل البلدان نمواً أكثر موثابة منها في البلدان التي تعمل فيها المصارف المركزية بشكل مستقل عن السلطات العامة الأخرى. ومع ذلك، يتمثل التحدي الكبير المطروح أمام أقل البلدان نمواً في ضمان استخدام الأدوات المناخية الخاصة بمصارفها المركزية لتحقيق أكثر من هدف واحد. ولذلك فإن التصميم الدقيق لأدوات السياسة العامة ضروري للتأكد من إمكانية تحقيق أهداف متعددة وتقليل المقايضات إلى أدنى حد.

والأخذ بالنهج القائم على التحول الأخضر إزاء المواءمة المالية من شأنه أن يساعد أقل البلدان نمواً على التخفيف من المقايضات المرتبطة بالعمل المناخي وإيجاد حل لها، لأنه يحدد جدول أعمال طموحاً يركز على استخدام سياسات كمية ونوعية لتخصيص الائتمان تكون متسقة مع السياسات المالية والصناعية الخضراء. ومن الميزات الأخرى أن هذا النهج يوسع مجال تركيز المواءمة المالية ليشمل التكيف. ومن ثم فهو يفضي إلى مواءمة أكثر فعالية وديناميكية للأنظمة المالية. وعلاوة على ذلك، يسمح هذا النهج بتكليف المواءمة مع السيناريوهات الخاصة بكل بلد وتفعيل الدور الإنمائي للمصارف المركزية.

وتمثل السياسات المراعية للمناخ منطقة مجهولة بالنسبة إلى المصارف المركزية في جميع البلدان. ولذلك، لجأ العديد منها إلى التعلم من الأقران وتبادل الممارسات الجيدة لتطوير الخبرات والدراية المصرفية في هذا المجال. ويدل ظهور مبادرات إقليمية للتعلم من الأقران إلى جانب المبادرات العالمية التي تقودها البلدان المتقدمة النمو على التباين الكبير في مدى قابلية الاقتصادات والنظم البيئية للتأثر بتغير المناخ فيما بين المناطق وداخلها. وبوجه عام، تواجه البلدان النامية مخاطر مادية أكبر، بما في ذلك الظواهر الجوية الأكثر تواتراً وشدة المرتبطة بتغير المناخ. لذا، من المحتمل أن تكون المصارف المركزية والأنظمة المالية في هذه البلدان أكثر عرضة للمخاطر المرتبطة بالمناخ وقد تطوي الإجراءات المراعية للمناخ على رهانات كبيرة بالنسبة إلى المصارف المركزية في هذه البلدان. وهذا يترجم إلى حافز قوي يدفع البلدان النامية للانضمام إلى الجهود العالمية المبذولة في المجال المالي لمواءمة نظمها المالية مع الأهداف المناخية.

وعلى الصعيد العالمي، تجدر الإشارة إلى أن الهيكل المالي الذي يمكن فيه للمصارف المركزية أن تتدخل في العمل المناخي لم يكتمل بعد، حيث لا تزال أدوات محددة تتعلق بالإفصاح والتقييم والحوكمة قيد التطوير. وتتطلب هذه العملية إجراءات تعاونية يعزز بعضها بعضاً عبر

مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة في البيئة المالية لتثبيط الغسل الأخضر، وتشجيع الاتساق وتوحيد المقاييس، وتعزيز الشفافية وتقليل تكاليف الامتثال للوائح التنظيمية. والنظم البيئية غير موثقة في أقل البلدان نمواً بوجه الخصوص لكي تتدخل المصارف المركزية في العمل المناخي؛ وقليلة هي الشركات الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القادرة على مجابهة الضغوط التي تمارسها مختلف الجهات صاحبة المصلحة لإثبات قبولها للمسألة والتزامها من خلال الإفصاح عن ممارساتها في مجال الاستدامة. ثم إن الحيز الزمني المتاح لتجنب كارثة مناخية، كما تؤكد ذلك الأدلة العلمية، يعني أن المصارف المركزية في البلدان النامية، وخاصة في أقل البلدان نمواً، تواجه مهمة شاقة تتمثل في الاتجاه نحو اعتماد أفضل الممارسات العالمية والعمل في الوقت نفسه على تطوير القدرات التقنية (البشرية منها والمتعلقة برأس المال) اللازمة للتكيف مع تغير المناخ. ولسوء الحظ، إن تدخل المصارف المركزية في العمل المناخي في مختلف أنحاء العالم لا يسير بنفس الوتيرة.

وقد ترغب حكومات أقل البلدان نمواً في النظر في تعديل الولايات المسندة إلى مصارفها المركزية بحيث تدعم هذه المصارف جهود التنمية المتوافقة مع المناخ. بيد أن وجود ولاية محددة فيما يتعلق بالعمل المناخي هو شرط ضروري، ولكنه غير كافٍ، لاستخدام أنواع معينة من الأدوات المتاحة للمصارف المركزية للتدخل في العمل المناخي. وبمجرد تحديد أدوات السياسة المناخية المحتملة، تحتاج المصارف المركزية إلى دراسة مجموعة من القضايا الأخرى قبل أن تتمكن من تحديد ما إذا كان من المنطقي بالنسبة إليها أن تستخدم أداة بعينها. وعلى سبيل المثال، ينبغي أن تضع سلطات المصرف المركزي في اعتبارها أن أدوات التدخل في العمل المناخي لا يمكن أن تجدي نفعاً إلا إذا كانت متناسبة مع هيكل الاقتصاد المحلي. ونظراً لخطر حدوث آثار سلبية غير مقصودة، ينبغي عدم استخدام أي أدوات لا تتناسب مع ظروف الاقتصاد المحلي، أو من المحتمل أن تقوّض الأهداف الإنمائية الأخرى. والأهم من ذلك، في حالة التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، قد تجد المصارف المركزية نفسها مطالبة بتحقيق عدد كبير جداً من الأهداف في حين لا تتوافر لديها إلا قلة قليلة من الأدوات. وأفضل طريقة للتصدي لهذا التحدي والحد من المقايضات غير المرغوب فيها تتمثل في تصميم الأدوات تصميماً لا يقوّض الأهداف التقليدية.

ولا يمكن أن تفكر المصارف المركزية لأقل البلدان نمواً في تنفيذ أي أدوات للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه إلا إذا استوفيت الشروط التالية: (أ) أن تشمل ولاياتها التنمية المستدامة أو دوراً رقائياً قوياً على مستوى الاقتصاد الكلي، و(ب) أن تكون نظمها المالية متطورة ومستخدمة بما فيه الكفاية من جانب نسبة كبيرة من السكان وقطاع الشركات غير المالية. ومن الضروري أن تكون هذه الأدوات متوائمة مع أهداف السياسة الصناعية والأهداف التي ترسمها السلطات المالية.

المضي قدماً في إصلاح تمويل التنمية لصالح أقل البلدان نمواً

الانتقال من الأزمة إلى الإصلاح

تواجه أقل البلدان نمواً اليوم عدداً من التحديات المتشابهة. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في افتقار هذه البلدان إلى الحيز المالي اللازم لضمان استمرارية شبكات الأمان الاجتماعي والوصول إليها، وتحفيز الاستثمار في رأس المال البشري والهيكل الأساسية لتعزيز التحول الهيكلي، وتحمل التكاليف المرتفعة لتغير المناخ.

ولم تتحقق بعدُ الزيادة في الإيرادات اللازمة لتغطية التكاليف المتزايدة والاحتياجات من الإنفاق، لأن العجز المالي والتمويلي الذي عانت منه أقل البلدان نمواً ولا تزال قد تفاقم بفعل الآثار التقديرية لجائحة كوفيد-19 على السياسة المالية العامة. ونتيجة لذلك، يواجه العديد من أقل البلدان نمواً حلقة مفرغة من الديون والأزمات، حتى في ظل التقلص السريع للحيز المالي المتاح لها.

وتجدر الإشارة إلى أن الآليات ومصادر التمويل القائمة غير كافية لتلبية احتياجات أقل البلدان نمواً من حيث تمويل تنميتها المستدامة. وقد فشلت التغييرات الأخيرة في هيكل المعونة الدولية، والتعهدات بزيادة التمويل العام للتنمية و/أو التصدي لتغير المناخ، والخطط الرامية إلى معالجة أزمة الديون الخارجية الراهنة، والمبادرات الهادفة إلى رفع مستويات السيولة العالمية، والمفاوضات على إعادة توجيه التمويل الذي توفره المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، والجهود الرامية إلى اجتذاب المستثمرين من القطاع الخاص إلى أقل البلدان نمواً، وسائر المبادرات أو المقترحات، في التغلب على التحدي المتمثل في تمويل تنمية هذه البلدان. ولم تقطع هذه المبادرات شوطاً كافياً، أو لم تنفَّذ تنفيذاً كاملاً؛ كما أنها لم تعالج الأسباب الجذرية للمشاكل النظامية، ولم تراعى على النحو الكافي خصوصيات أقل البلدان نمواً.

ومن الضروري إجراء إصلاحات شاملة في الهيكل المالي الدولي، إلى جانب زيادة الالتزامات والنهوض بالثُّج الابتكارية، لدعم الاحتياجات المالية لأقل البلدان نمواً من أجل التنمية المستدامة والمساعدة في بناء قدرتها على الصمود في مواجهة التحديات العالمية. ثم إن حالة المديونية الحرجة ليست مسألة مالية فحسب؛ بل هي أيضاً معضلة إنمائية حادة بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً. إضافة إلى ذلك، يشكل تغير المناخ تهديدات وجودية للسكان الضعفاء في هذه البلدان. ومن الواضح

أن لتعددية الأطراف دوراً تؤديه في التصدي للتحديات المالية والضريبية والمناخية لأقل البلدان نمواً وفي تشجيع زيادة مشاركتها في الإدارة العالمية لهذه المسائل. وتعني تعددية الأطراف إقامة تعاون دولي في محاولة لإيجاد حلول للمشاكل عبر الوطنية. ويلزم اتخاذ إجراءات ملموسة على وجه الاستعجال لكي تتمكن أقل البلدان نمواً من التغلب على التحديات المتشابكة التي تواجهها.

وتُبرز الفروع التالية بعض الإجراءات ذات الأولوية التي ينبغي أن تتخذها حكومات أقل البلدان نمواً إلى جانب الشركاء الإنمائيين والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع الدولي ككل إذا أُريد لهذه البلدان أن تخرج من مأزقها الإنمائي الحالي.

تعزيز فعالية المعونة المقدمة لأقل البلدان نمواً

تتمثل الأبعاد الرئيسية الثلاثة لتمويل التنمية في أقل البلدان نمواً في كمية التمويل ونوعيته وإمكانية الحصول عليه. وبعبارة أخرى، ينبغي أن يكون التمويل متاحاً بالحجم المطلوب، وأن يقدم من خلال الأدوات المناسبة، وأن يكون مدعوماً بهيكل مالي دولي يتكيف مع الاحتياجات المحددة لهذه البلدان.

ومن المهم زيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً إلى المستويات التي التزمت بها البلدان المقدمة النمو. وبالنسبة إلى أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية، سوف يعني ذلك زيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً إلى 0,2 في المائة من دخلها القومي الإجمالي - وهو المستوى الأعلى المحدد في الغاية 17-2 من أهداف التنمية المستدامة - بحلول عام 2025. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون الزيادة في شكل منح حصراً، وإلى جانب الزيادة الكمية، من المهم أن يسعى المجتمع الإنمائي الدولي إلى تبسيط طرائق الحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية وخفض تكاليف المعاملات ذات الصلة عن طريق الحد من الأعباء الإدارية المرتبطة بها، وتوحيد العمليات، واستخدام النظم والهيكل الإدارية الخاصة بالبلدان المتلقية. ونظراً للتعقيد المتزايد لهيكل المعونة الدولية، سيكون للمساعدة الإنمائية الرسمية تأثير أكبر إذا التزمت البلدان المقدمة للمعونة بالمبادئ الخمسة للمعونة الذكية: تولى السلطات الوطنية زمام الأمور، والمواءمة، والتنسيق، والإدارة من أجل تحقيق النتائج، والمساءلة المتبادلة.

ويمكن أن تطلق الإصلاحات المالية "الخضراء" العنان لتمويل المناخ وغير ذلك من مجالات التنمية الأخرى. وستنطوي هذه الإصلاحات على إعادة توجيه بعض التمويل بعيداً عن الإعانات المقدمة للأشطة التي تولد غازات الدفيئة في البلدان المانحة ونقله لتمويل التنمية والقدرة

على تحمل تغير المناخ في أقل البلدان نمواً، ومن ثم خدمة غرض مزدوج. والإرادة السياسية أساسية لإطلاق العنان للإمكانيات التي ينطوي عليها هذا المصدر الكبير للسيولة الجديدة.

وتحتاج أقل البلدان نمواً إلى مسار واضح للتخلي عن أنماط الديون التي لا يمكن تحملها من خلال سلسلة من خطوط الإنقاذ مثل المنح والقروض الميسرة الشروط وآلية لمعالجة الديون تتمم بالقدرة على الاستجابة والشفافية والفعالية لإيجاد حل للمديونية التي لا يمكن تحملها. لذلك، من الأهمية بمكان ألا يستعيز الشركاء من البلدان المتقدمة النمو عن إجراءات تخفيف عبء الدين بالتدفقات الإنمائية الرسمية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية. وبالمثل، ينبغي استخدام الإقراض في حالات الطوارئ أثناء الأزمات استخداماً محدوداً كمكمل لجهود تخفيف عبء الدين، بدلاً من التعاطي مع هذا النوع من الإقراض باعتباره فرصة لتضخيم أرصدة ديون المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

التمويل المناخي

هناك حاجة أيضاً إلى زيادة التمويل المناخي لأقل البلدان نمواً من الناحية الكمية وتحسين نوعيته وأساليب تقديمه. وحتى أكثر التقديرات تفاؤلاً بشأن تدفقات التمويل المناخي إلى أقل البلدان نمواً لا تكفي لتلبية احتياجاتها المتزايدة للاستثمار في التكيف وتغطية تكاليف الخسائر والأضرار الناجمة عن الظواهر الجوية الكارثية. لذلك، ينبغي أن ينظر المجتمع الدولي في استكمال الهدف الحالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بهدف محدد لتمويل العمل المناخي في أقل البلدان نمواً. ويتعين على البلدان المتقدمة أن تلتزم بزيادة كبيرة في الحجم الإجمالي لتدفقات التمويل المناخي إلى أقل البلدان نمواً، بما في ذلك زيادة نسبة المنح لتجنب الوقوع في فخ المديونية. وينبغي أن تركز هذه التدفقات أيضاً تركزاً أكبر على التكيف مع تغير المناخ، الذي يمثل أولوية بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً. وينبغي أيضاً أن تلتزم البلدان المتقدمة النمو بإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة بقيمة 100 مليار دولار في عام 2024 لدعم الجهود الرامية إلى حل أزمة المديونية في أقل البلدان نمواً وتمكينها من العودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الخاصة بها.

إن الهيكل الدولي للتمويل المناخي معقد ومتشردم، مما يشكل حجر عثرة في طريق البلدان ذات القدرات المؤسسية المحدودة، بما في ذلك أقل البلدان نمواً. لذا، ينبغي إعطاء الأولوية لتبسيط وتسريع الوصول إلى الأموال المتاحة، سواء من صناديق المناخ القائمة أو من خلال أدوات التمويل المناخي المنشأة حديثاً، مثل صندوق الخسائر والأضرار.

علاوة على ذلك، هناك حاجة متزايدة للإصلاحات والالتزام بمستويات أعلى من الشفافية، ربما من خلال اتخاذ خطوات نحو وضع إطار محاسبي موحد للتمويل المناخي. وينبغي أيضاً أن تركز الإصلاحات على تدفقات التمويل المناخي التي يتم توجيهها من خلال صناديق مخصصة للمناخ مثل الصندوق الأخضر للمناخ. ولما كانت الأموال المدفوعة من خلال أدوات التمويل المناخي المعينة هي بلا شك أموال تدرج ضمن التمويل المناخي، فإن الحساب المزدوج لكل من تمويل التنمية وتمويل المناخ لن يطرح مشكلة. ونظراً للصلات الوثيقة بين المناخ والتنمية، يلزم إدراج اعتبارات تغير المناخ في التخطيط الإنمائي وفي برمجة المساعدة الإنمائية الرسمية. ومع ذلك، ينبغي، بل ويمكن الفصل بين المحاسبة المتعلقة بتمويل التنمية والمحاسبة المتعلقة بالتمويل المناخي.

وينبغي أن تحظى أقل البلدان نمواً، بوصفها من بين أكثر البلدان تعرضاً لتغير المناخ، بالأولوية في الحصول على التمويل اللازم لتغطية الخسائر والأضرار المتصلة بالمناخ، وينطبق هذا على الدول الجزرية الصغيرة النامية للسبب نفسه. وينبغي أن يحرص المجتمع الدولي على تفعيل صندوق الخسائر والأضرار بسرعة، ويسعى لإجراء الدفعات الأولى في عام 2024.

وينبغي أن تفضي الكوارث الطبيعية إلى شطب الديون بما يتناسب مع الخسائر والأضرار المتكبدة، بالإضافة إلى توقف سداد الدين. وينبغي اتخاذ ترتيب لكي يقوم المجتمع الدولي بشطب ديون البلدان المتضررة في حالات الكوارث الطبيعية الكبيرة التي لا تكفي فيها الأموال المتاحة لتغطية كامل مبلغ التعويض عن الخسائر الناجمة عن الكوارث.

وعند النظر في الخسائر والأضرار المتصلة بالمناخ، يمكن أن يؤدي صندوق الخسائر والأضرار الجديد دوراً محورياً لصالح أقل البلدان نمواً إذا استوفيت شروط معينة. وترد فيما يلي الشروط التي من شأنها أن تعزز أثر صندوق الخسائر والأضرار:

- ينبغي توفير حجم كاف من الأموال الإضافية يتناسب مع الخسائر والأضرار الفعلية. أما إذا تم تحويل الأموال المتوافرة ببساطة إلى صندوق الخسائر والأضرار، فلن يكون لهذا الصندوق التأثير المطلوب. وفي هذا الصدد، يتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تضمن حداً أدنى من التدفقات السنوية إلى صندوق تنمية البلدان النامية، وأن تدعمه باستراتيجية موثوقة وقوية لتعبئة الموارد.
- ينبغي بذل الجهود من أجل التفعيل السريع لصندوق الخسائر والأضرار، حتى يتمكن من البدء في صرف الأموال بسرعة، بما في ذلك تحديد هدف للإفراج عن الدفعة الأولى في عام 2024.
- يجب أن يكون الوصول إلى صندوق الخسائر والأضرار مباشراً وبسيطاً، وأن تظل تكاليف المعاملات منخفضة.

- ينبغي ألا يفضي الحصول على الأموال من صندوق الخسائر والأضرار إلى زيادة أعباء الدين. لذلك، ينبغي أن تتخذ الأموال شكل منح لتغطية تكاليف الخسائر والأضرار الناجمة عن آثار تغير المناخ.
 - في السيناريو المحتمل الذي تتجاوز فيه المطالبات الموارد المتاحة، ينبغي أن تستند القرارات المتعلقة بتخصيص الأموال إلى مواطن الضعف الاقتصادية والمتعلقة بالمناخ. فهذا من شأنه أن يعزز أثر الصندوق على أقل البلدان نمواً التي تعاني من أوجه ضعف متعددة الأبعاد، ولكنها تفتقر إلى الحيز المالي الكافي.
 - ينبغي أن يغطي صندوق الخسائر والأضرار كلاً من الظواهر الجوية القسوى وكذلك الخسائر والأضرار البطيئة الظهور (تلك الناجمة، مثلاً، عن ارتفاع مستوى سطح البحر، وتسرب المياه المالحة، وتدهور الأراضي)، لأن النوعين كليهما من الخسائر والأضرار يمكن أن يفرض تكاليف كبيرة على البلدان المتضررة. ويمكن إيجاد نوافذ تمويل منفصلة لهذين النوعين من الخسائر والأضرار تعكس الاختلافات في التمويل وفي الشروط المتصلة بعمليات التمويل (التمويل في حالات الطوارئ مقابل تمويل المشاريع).
 - ينبغي تجنب التكاليف الإضافية، مثل الرسوم أو أقساط التأمين. فمن شأن تصميم الصندوق على شكل خطة تأمين أن يحد من إمكانية الاستفادة أضعف البلدان، بما فيها أقل البلدان نمواً، من هذه الآلية.
- فإذا استوفيت هذه الشروط، يمكن لصندوق الخسائر والأضرار أن يعزز إلى حد بعيد قدرة أقل البلدان نمواً على الصمود وهي تسعى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة رغم كونها أكثر البلدان عرضة لآثار تغير المناخ.

إصلاح الهيكل المالي الدولي

ينبغي أن تندرج التحسينات في تمويل التنمية في أقل البلدان نمواً ضمن برنامج إصلاحات أوسع نطاقاً للهيكل المالي الدولي. وبهذا المعنى، يلزم تنفيذ المقترحات التي قدمتها الأمم المتحدة مؤخراً لوضع برنامج طموح للإصلاحات. وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للدعوة التي وجهها الأونكتاد من أجل اعتماد نهج "منصف" بين المدنيين والدائنين، بما في ذلك إيلاء مزيد من الاهتمام للدور الذي تؤديه مؤسسات البلدان الدائنة وسياساتها في إثارة الأزمات المالية الدولية.

وتتمثل دعوة أخرى طال أمدها في تنفيذ نظام شامل لتسوية الديون. وكحد أدنى، يجب تعليق سداد الدين بمجرد دخول المدنيين في مفاوضات بشأن تسوية الديون. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لآلية متعددة الأطراف لتسوية الديون أن تساعد في التوسط في المفاوضات بين الدائنين

والمدينين. وفي الوقت الحاضر، تتسم هذه المفاوضات باختلالات صارخة في موازين القوى، ولا سيما عندما تتعلق بأقل البلدان نمواً. وينبغي أن يشمل التنسيق جميع الجهات الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك الدائون من القطاع الخاص والدائون الثنائيون المعينون من خارج لجنة المساعدة الإنمائية، مثل الصين. والواقع أن الصين أصبحت مقرضاً رئيسياً لأقل البلدان نمواً ووفرت كميات كبيرة من السيولة لمساعدة البلدان النامية التي تواجه حالة مديونية حرجة، بما فيها أقل البلدان نمواً، على التخلص من الأزمة، وذلك على أساس ثنائي.

وبالنظر إلى الدور الرئيسي الذي تؤديه المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف من حيث إنها جهات مقدّمة للتمويل الميسّر الشروط لأقل البلدان نمواً، ينبغي أن تشكل الزيادة الكبيرة في التمويل من خلال هذه المؤسسات جزءاً من أي إصلاح ذي مغزى لنظام تمويل التنمية. ولكي تتمكن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ذاتها من توفير المزيد من السيولة، وبشروط ميسرة للغاية، فإنها تحتاج إلى المزيد من الاقتراض من أسواق رأس المال. ويمكن تيسير ذلك بإدراج رأس المال القابل للاداء في أطر المخاطر الخاصة بها بما يتماشى مع التوصيات المنبثقة عن الاستعراض المستقل الذي أجرته مجموعة العشرين لأطراف كافية رأس المال الخاصة بالمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وعندئذ سيكون بمقدورها زيادة الإقراض بشروط ميسرة للغاية بمئات المليارات من الدولارات. وستستفيد أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية التي تواجه تكاليف اقتراض مرتفعة في أسواق رأس المال من هذا التوسع، لا سيما بالنظر إلى زيادة تشديد شروط التمويل العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لجميع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وليس البنك الدولي فقط أن تدرج بنوداً تتعلق بالكوارث في اتفاقات القروض الجديدة مع أقل البلدان نمواً، وأن تقيم الخيارات المتاحة لإدراج مثل هذه البنود بأثر رجعي في اتفاقات القروض القائمة مع هذه البلدان. وأخيراً، يتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تتحقق من أن التجديد الحادي والعشرين لموارد المؤسسة الدولية للتنمية عملية طموحة ومتناسبة مع الاحتياجات المتزايدة لأقل البلدان نمواً.

وثمة حاجة إلى إصلاح قواعد توزيع حقوق السحب الخاصة بحيث يمكن استخدام هذه الحقوق للمساعدة في تلبية الاحتياجات المالية الملحة لأقل البلدان نمواً. وبناء على ذلك، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لمواطن الضعف الاقتصادية والمتعلقة بتغير المناخ في توزيع حقوق السحب الخاصة. وتمثل طريقة عملية أخرى لتوفير السيولة من أجل تمويل التنمية في "إعادة توجيه" حقوق السحب الخاصة المخصصة للبلدان المتقدمة النمو. وبعبارة أخرى، يمكن للبلدان المتقدمة النمو التي لا تحتاج إلى كامل مخصصاتها من حقوق السحب الخاصة أن تحول بعض هذه الحقوق إلى صندوق النقد الدولي أو إلى كيانات أخرى يمكنها الاحتفاظ بها. ويمكن عندئذ أن تستخدم هذه الكيانات حقوق السحب الخاصة لزيادة الإقراض بشروط ميسرة للغاية لصالح البلدان المحتاجة. ومن الناحية العملية، غالباً ما يتم ذلك بالفعل من خلال الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر

أو الصندوق الاستثماري للصلافة والاستدامة في صندوق النقد الدولي. ويمكن أن تشكل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف قناةً مهمةً أخرى للاستفادة من حقوق السحب الخاصة المعاد توجيهها. وتحتاج أقل البلدان نمواً إلى تدفق منتظم ومستمر لحقوق السحب الخاصة المعاد توجيهها، حيث إن احتياجاتها التمويلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ولتغطية تكاليف تغير المناخ هي أيضاً طويلة الأجل بطبيعتها.

وينبغي النظر في الآثار المحتملة للمعايير والمبادئ التوجيهية الدولية التي تنظم حصول أقل البلدان نمواً على التمويل. وتشمل الإصلاحات الجارية في الأسواق المالية العالمية الدفع العالمي لتنفيذ معايير مناخية موحدة في القطاع المالي. فهذه المعايير تتعارض مع مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، الذي يشكل حجر الزاوية في نظام المناخ العالمي، ولذلك ينبغي تنقيحها. وينبغي أن يكفل هذا التنقيح ألا يؤدي إدراج المخاطر المادية في النماذج الائتمانية التي تستخدمها وكالات تقدير الجدارة الائتمانية والمؤسسات المالية إلى خفض تصنيف أقل البلدان نمواً، مما يحد من فرص حصولها على التمويل.

إدارة الديون

ينبغي تعزيز التنسيق والتعاون بين المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والدائنين في نادي باريس والدائنين من خارج نادي باريس لضمان إيجاد حلول فعالة وسريعة لأقل البلدان نمواً التي تحتاج إلى معالجة ديونها، وإنشاء آلية تتسم بالمرونة والكفاءة لمعالجة الديون، بما في ذلك تجميد سداد الديون فوراً بمجرد دخول البلد المدين في مفاوضات. وينبغي أيضاً تحسين التعاون الضريبي الدولي لتعزيز المعايير الضريبية الدولية، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وتيسير تحصيل الإيرادات في أقل البلدان نمواً.

ويحتاج الشركاء الإنمائيون إلى زيادة بناء القدرات في أقل البلدان نمواً في مجالات بالغة الأهمية مثل إدارة الديون، وإدارة الضرائب (بما في ذلك فرض ضرائب على الموارد)، والمفاوضات المتعلقة بالمناخ، وتقييم الخسائر والأضرار المتصلة بالمناخ.

تحسين تعبئة الموارد المحلية لبناء القدرة على الصمود

تحتاج أقل البلدان نمواً إلى تعزيز تعبئة الموارد المحلية عن طريق توسيع قاعدتها الضريبية، واستعراض الإعفاءات الضريبية وغيرها من الحوافز الضريبية، وتجنب المنافسة الضريبية

التي تقضي إلى سباق إلى الهاوية، والحد من الاحتيايل الضريبي والتهرب الضريبي الشديد، فضلاً عن التدفقات المالية غير المشروعة الأخرى، وتحسين إدارتها الضريبية وتعزيز الامتثال الضريبي. ويمكن أن يساعد التعاون الضريبي الدولي أيضاً في تعزيز الإيرادات المحلية. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تعزز تنمية القطاع المالي القدرة على الاحتفاظ بالموارد داخل البلد.

ويمكن أيضاً زيادة الإيرادات المحلية بتحسين إدارة الموارد الطبيعية من خلال أطر حوكمة شفافة وخاضعة للمساءلة وضمن مساهمة الصناعات الاستخراجية بحصة عادلة في الإيرادات الحكومية من خلال الضرائب والرسوم والإتاوات. وينبغي أن تتفاوض أقل البلدان نمواً الغنية بالموارد بعناية على العقود التي تبرمها مع شركات التعدين، وأن تعزز الحوكمة، وأن تستعرض الضرائب القائمة وسائر الحوافز الضريبية بهدف تعظيم الإيرادات المتأتية من صناعاتها الاستخراجية. وعلى وجه الخصوص، يجب أن تتأكد أقل البلدان نمواً التي لديها احتياطات من المعادن الحيوية اللازمة للانتقال العالمي في مجال الطاقة من أن استخراج هذه الاحتياطات يسهم في التنمية المستدامة عن طريق تعزيز القيمة المضافة المحلية وتأمين حصة عادلة من الإيرادات والأرباح.

ومن الناحية المثالية، يمكن أن تعزز التدابير المذكورة أعلاه الرامية إلى تحسين تعبئة الموارد المحلية قدرة أقل البلدان نمواً على التفاوض من أجل تحسين تكاليف التمويل (تخفيض أسعار الفائدة) وفترات السداد (ديون أطول أجلاً) مما يقلل من دورات التمويل القصيرة الأجل التي تستجيب لحالات مستعجلة. وللحفاظ على النمو والتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ينبغي إعادة توجيه تركيز السياسات نحو تنفيذ برامج التحول الهيكلي التي تكفل التحسين من المخاطر المناخية.

ويمكن لبعض أقل البلدان نمواً أيضاً أن تعزز العمق المالي المحلي لزيادة الموارد المحلية واجتذاب المدخرات من الشتات. وقد يمكّن العمق المالي من تعبئة مدخرات الشتات واستخدامها، على سبيل المثال من خلال سندات الشتات، والودائع المقومة بالعملة الأجنبية، والقروض المشتركة التي تستخدم التحويلات كضمان.

تدخل المصارف المركزية في العمل المناخي

يتعين على المصارف المركزية في أقل البلدان نمواً أن تنظر في استخدام الأدوات المتاحة لها للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه شريطة أن تشمل الولايات المنوطة بها التنمية المستدامة والاضطلاع بدور رقابي قوي على نطاق الاقتصاد الكلي، وشريطة أن تكون نظمها المالية متطورة ومستخدمة بما فيه الكفاية من قبل نسبة كبيرة من السكان وقطاع الشركات غير المالية. وإذا قررت المصارف المركزية في أقل البلدان نمواً استخدام هذه الأدوات، لا بد أن تتحقق من

أنها متوائمة مع أهداف السياسة الصناعية والمالية. فعلى سبيل المثال، إذا قرر المصرف المركزي بلد من أقل البلدان نمواً استخدام هذه الأدوات، يجب أن يتأكد من أن النظام المالي سيواصل دعم القطاعات ذات الأولوية المحددة في السياسة الصناعية الوطنية. ولا ينبغي أبداً أن يُنظر إلى المصارف المركزية على أنها "جهات مرافقة" تساعد في حل أزمة المناخ وبدائل للتدخلات التي يجب أن تقوم بها الحكومة والسلطات العامة والمنظمات الدولية. ولا يمكنها إلا أن تؤدي دوراً داعماً في مكافحة تغير المناخ، وينبغي لها دائماً أن تعمل بالتنسيق مع الحكومات والسلطات العامة الأخرى.

وتحتاج المصارف المركزية في أقل البلدان نمواً إلى تطوير أطر تحليلية تسمح لها بتحديد مدى تعرض نظامها المالي وبيئة الاقتصاد الكلي التي تعمل فيها للمخاطر التي قد تتجم عن تنفيذ السياسات المناخية في بلدان أخرى (خاصة الشركاء في التصدير) وعن الظواهر الطبيعية المتعلقة بالمناخ. والمجتمع الدولي مدعو إلى زيادة المساعدة في هذا الصدد.

المبادرات فيما بين بلدان الجنوب والمبادرات الإقليمية

أدى تنويع هيكل التدفقات المالية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً أيضاً إلى ظهور بلدان نامية أخرى كمصادر هامة للتمويل الخارجي الرسمي. وقد ثبت أن بعض هذه البلدان الأخرى مصادر هامة للتمويل الطويل الأجل، حيث توفر في بعض الحالات التمويل لمشاريع الهياكل الأساسية. وتحتاج أقل البلدان نمواً إلى زيادة استغلال إمكانات مصادر التمويل هذه مع الحرص في الوقت نفسه على ألا تتحول هذه الحلول إلى مصادر إضافية للمديونية المفرطة. ويمكن لشركاء البلدان النامية أيضاً أن يؤدي دور الوسيط في جلب الاستثمارات الطويلة الأجل.

ويمكن أن يساعد التعاون فيما بين بلدان الجنوب أيضاً أقل البلدان نمواً في تعبئة تمويل التنمية وإدارته من خلال اعتماد استراتيجيات منسقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي لتعزيز فرص الحصول على تمويل التنمية، وبلورة مواقف تفاوضية مشتركة لجمع التمويل وإعادة التفاوض بشأن الديون.

